# الوجود الاستراتيجي الصيني في القرن الإفريقي

## الأبعاد الأمنية والاقتصادية والتأثير السياسي

**د. علي حسين يمر (باحث وكاتب متخصص في الدراسات الأفريقية، إثيوبيا)**

**مستخلص**

تناقش هذه الورقة طبيعة التغلغل الصيني في منطقة القرن الإفريقي، متجاوزة السردية التقليدية التي تحصر الدور الصيني في الجانب الاقتصادي فقط. تهدف الدراسة إلى تحليل التقاطع بين المبادرات التنموية، وعلى رأسها مبادرة الحزام والطريق، والضرورات الأمنية المرتبطة بإنشاء القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي عام 2017، وتأثير ذلك على السيادة السياسية لدول المنطقة، وتعتمد الدراسة على منهج تحليلي وصفي مدعوم ببيانات من تقارير دولية حديثة، وخلصت إلى أن النموذج الصيني يقدم بديلاً "تنموياً" فعالاً، لكنه يفرض تحديات تتعلق بالتوازنات الإقليمية، والاعتماد المالي، وديون البنية التحتية.

Abstract

This paper discusses the nature of Chinese penetration in the Horn of Africa, moving beyond the traditional narrative that limits China's role solely to the economic dimension. The study aims to analyze the intersection between developmental initiatives—most notably the "Belt and Road Initiative" (BRI)—and the security imperatives associated with the establishment of the Chinese military base in Djibouti in 2017, as well as the subsequent impact on the political sovereignty of regional states. The study adopts a descriptive-analytical approach, supported by data from recent international reports. It concludes that while the Chinese model offers an effective "developmental" alternative, it poses significant challenges regarding regional balances, financial dependency, and infrastructure-related debt.

## المنهجية

تعتمد هذه الدراسة على مقاربة منهجية متعددة الأدوات تجمع بين التحليل الوصفي والتفسير النقدي، بهدف تقديم فهم معمّق لطبيعة الوجود الاستراتيجي الصيني في القرن الإفريقي وأبعاده المختلفة ، في هذا السياق، توظّف الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الإطار الأساسي لتحليل الظاهرة، حيث يتم من خلاله رصد تطور الحضور الصيني في المنطقة، وتفكيك مكوناته الاقتصادية والأمنية والسياسية، مع تفسير أنماط السلوك الاستراتيجي للصين في ضوء البيئة الإقليمية والدولية.

كما تعتمد الدراسة على تحليل البيانات الثانوية المستمدة من مصادر دولية موثوقة، بما في ذلك تقارير البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية1، حيث يتم استخدام هذه البيانات لدعم التحليل الكمي، خصوصاً فيما يتعلق بحجم الاستثمارات، مستويات الديون، والتدفقات التجارية في دول القرن الإفريقي.

وتستند الدراسة كذلك إلى مراجعة أدبيات حديثة تغطي الفترة (2020–2025)، بما يشمل الدراسات الأكاديمية، وتقارير مراكز الأبحاث الدولية، والأوراق التحليلية، وذلك لضمان حداثة الطرح وربطه بأحدث النقاشات العلمية حول النفوذ الصيني ومبادرة الحزام والطريق.

1 البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم: الاستثمار في القرن الأفريقي ومبادرة الحزام والطريق (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2024)، ص 112-115.

إضافة إلى ذلك، تعتمد الدراسة مقاربة مقارنة بين النموذج الصيني والنماذج الغربية في الانخراط داخل المنطقة، حيث يتم تحليل الفروقات في الأدوات، والآليات، والشروط السياسية والاقتصادية، بهدف تقييم مدى تأثير كل نموذج على سيادة الدول الإفريقية واستقلال قرارها التنموي.

ومن خلال هذا التكامل المنهجي، تسعى الدراسة إلى تقديم تحليل متوازن يجمع بين الدقة العلمية، والعمق التفسيري، والارتباط بالواقع العملي لصنّاع القرار في دول القرن الإفريقي.

**الإطار النظري**

ترتكز هذه الدراسة على إطار نظري متكامل يجمع بين ثلاث مقاربات رئيسية في العلاقات الدولية، بما يتيح فهماً عميقاً ومتعدد الأبعاد لطبيعة الحضور الصيني في القرن الإفريقي. يوفّر هذا الإطار النظري أساساً تحليلياً يربط بين الاقتصاد والسياسة والأمن، ويُبرز كيف تستخدم الصين مزيجاً من الأدوات لتحقيق نفوذ مستدام في القرن الإفريقي، ضمن بيئة دولية تتسم بالتنافس والتشابك المتزايد.

**(1) نظرية الاعتماد المتبادل المركّب:** تعتمد الدراسة على نظرية الاعتماد المتبادل التي طوّرها كل من روبرت كيوهان وجوزيف ناي (2)، والتي تفسر كيف تخلق الاستثمارات الصينية روابط اقتصادية طويلة الأمد مع دول المنطقة، فمن خلال تمويل مشاريع البنية التحتية، وتوسيع التبادل التجاري، وتقديم القروض التنموية، تنشأ شبكة من الاعتماد الاقتصادي المتبادل، تميل في كثير من الأحيان لصالح الطرف الأقوى (الصين)، مما يمنحها نفوذاً استراتيجياً غير مباشر (3) داخل هذه الدول.

**(2) نظرية القوة الناعمة والصلبة(Soft & Hard Power) :** تستند الدراسة كذلك إلى مفهوم القوة الناعمة والصلبة الذي طرحه جوزيف ناي (4)، حيث تجمع الصين بين، القوة الناعمة (من خلال الاستثمار، والمساعدات التنموية، وبناء البنية التحتية، وتقديم نموذج تنموي غير مشروط سياسياً) والقوة الصلبة (عبر الحضور العسكري المحدود، مثل القاعدة العسكرية في جيبوتي، وتأمين المصالح الاستراتيجية).

هذا الدمج بين الأداتين يعكس استراتيجية "القوة الذكية" التي تعزز من فعالية النفوذ الصيني في المنطقة(5).

2 روبرت كيوهان وجوزيف ناي، القوة والاعتماد المتبادل: العالم في مرحلة انتقال (بوسطن: ليتل براون، 1977)، ص 23-37.

3 روبرت كيوهان وجوزيف ناي، القوة والاعتماد المتبادل: العالم في مرحلة انتقال، المرجع السابق.

4 جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية (نيويورك: بابليك أفيرز، 2004)، ص 5-15.

5 ماردخاي شازيزا، القاعدة العسكرية الصينية الأولى في الخارج في جيبوتي، المرجع السابق.

**(3) نظرية الو اقعية الجديدة(Neorealism) :** تعتمد الدراسة أيضاً على نظرية الواقعية الجديدة التي صاغها كينيث والتز (1979)، والتي ترى أن الدول تسعى إلى تعظيم قوتها ونفوذها ضمن نظام دولي تنافسي(6)، وفي هذا الإطار، يُفسَّر الحضور الصيني في القرن الإفريقي كجزء من سعي بكين لتعزيز موقعها كقوة دولية صاعدة، من خلال تأمين طرق التجارة، وتوسيع النفوذ الجيوسياسي، ومنافسة القوى الغربية في مناطق استراتيجية مثل البحر الأحمر.

**المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية للقرن الإفريقي في الاستر اتيجية الصينية**

إن الأهمية الجيوسياسية للقرن الإفريقي في الاستراتيجية الصينية لا تقتصر على كونه ممراً تجارياً، بل تتجاوز ذلك ليصبح نقطة ارتكاز في إعادة تشكيل التوازنات العالمية، حيث يتقاطع فيه البعد الاقتصادي مع الاعتبارات الأمنية، في سياق تنافس دولي متزايد على النفوذ في البحر الأحمر والممرات البحرية الحيوية.

يمثل القرن الإفريقي بالنسبة لبكين مرتكزاً استراتيجياً مزدوجاً، إذ يُعدّ البوابة الشرقية للقارة الإفريقية، ونقطة حاكمة على مسار طريق الحرير البحري عبر مضيق باب المندب (7)، أحد أهم الممرات البحرية العالمية. هذا الموقع يمنح المنطقة أهمية استثنائية في الحسابات الجيوسياسية والاقتصادية للصين، خاصة في ظل اعتمادها الكبير على التجارة الخارجية والطاقة المستوردة.

وتتعدد مظاهر هذه الأهمية، ومن ذلك دوره في تأمين خطوط الإمداد، حيث يمر عبر مضيق باب المندب ما يقارب 12% من التجارة العالمية، إضافة إلى أكثر من 6 ملايين برميل نفط يومياً، ما يجعله شرياناً حيوياً يربط بين آسيا وأوروبا(8) وبالنسبة للصين، التي تُعد من أكبر مستوردي الطاقة في العالم، فإن تأمين هذا الممر البحري يُعتبر أولوية استراتيجية لضمان استقرار تدفق النفط والسلع، وتقليل مخاطر الانقطاع الناتجة عن الأزمات الجيوسياسية أو التهديدات الأمنية.

6 كينيث والتز، نظرية السياسة الدولية (ريدينج، ماساتشوستس: أديسون ويسلي، 1979)، ص 102-128.

7 بروس جونز، المرونة البحرية: الممرات البحرية والتنافس بين القوى الكبرى (واشنطن العاصمة: معهد بروكينجز، 2021)، ص 74-80.

8 إدارة معلومات الطاقة الأمريكية(EIA) ، ممرات ترانزيت النفط والغاز المسال العالمية: مضيق باب المندب (واشنطن العاصمة: وزارة الطاقة، 2023)، ص 12-14.

وتسعى الصين إلى توسيع نطاق نفوذها خارج محيطها الإقليمي التقليدي، من خلال بناء حضور فعّال في مناطق استراتيجية مثل القرن الإفريقي. ويأتي ذلك في إطار محاولة تقليل الاعتماد على المسارات البحرية الخاضعة لنفوذ القوى الغربية، وتنويع خياراتها اللوجستية والتجارية.(9)

وفي هذا السياق، يشكل التواجد الصيني في موانئ المنطقة، إلى جانب استثمارات البنية التحتية، وسيلة لتعزيز ما يمكن تسميته بـ «العمق الاستراتيجي الخارجي"(10)، الذي يمنح بكين قدرة أكبر على حماية مصالحها الاقتصادية وتأمين سلاسل الإمداد العالمية.

وقد شهدت الاستراتيجية الصينية في القرن الإفريقي تحولاً نوعياً، حيث انتقلت من دور "مستورد للمواد الخام" إلى "مطور للبنية التحتية الشاملة"(11)، عبر توظيف أدوات التمويل والاستثمار لتنفيذ مشاريع كبرى تعيد تشكيل الهياكل الاقتصادية في المنطقة.

ويعكس الحضور الاقتصادي الصيني نموذجاً مزدوج التأثير: من جهة، يساهم في تسريع التنمية والبنية التحتية في دول القرن الإفريقي، ومن جهة أخرى، يخلق أنماط اعتماد اقتصادي ومالي قد تتحول إلى أدوات نفوذ استراتيجي طويل الأمد، وبالتالي، فإن فهم هذا البعد يتطلب مقاربة متوازنة تأخذ في الاعتبار الفرص التنموية مقابل المخاطر السيادية المرتبطة بالديون والاعتماد الخارجي.

ومن المنظور الأمني والعسكري، يمثل عام 2017 نقطة تحول مفصلية في طبيعة الحضور الصيني في القرن الإفريقي، مع إنشاء أول قاعدة عسكرية خارجية للصين في جيبوتي(12). وقد عكس هذا التطور انتقال بكين من الاعتماد على أدوات القوة الناعمة الاقتصادية إلى تبني عناصر من الحضور الأمني والعسكري (القوة الصلبة) لحماية مصالحها الاستراتيجية إن الحضور العسكري الصيني في القرن الإفريقي لا يمثل مجرد توسع دفاعي، بل يعكس إعادة تعريف لدور الصين في النظام الدولي، كقوة صاعدة تجمع بين الأدوات الاقتصادية والأمنية لتثبيت موقعها في مناطق استراتيجية حساسة.

## المطلب الثاني: الأدوار الرئيسية للحضور العسكري الصيني

9 مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، اللوجستيات العالمية والطموحات البحرية الصينية: ما وراء المحيط الهادئ (واشنطن العاصمة: CSIS، 2024)، ص 35-42.

10 جان بيير كابيستان، الصين وأفريقيا: التوسع الاقتصادي والسياسي والأمني (لندن: آي بي توريس، 2020)، ص 145-150.

11 ديبورا بروتيجام، هدية التنين: القصة الحقيقية للصين في أفريقيا (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 2020)، ص 132-140.

12 ماردخاي شازيزا، القاعدة العسكرية الصينية الأولى في الخارج في جيبوتي: الأغراض، الآثار والتحديات (نيويورك: روتليدج، 2020)، ص 115-120.

1- حماية الاستثمارات والمصالح الاقتصادية: مع تزايد حجم الاستثمارات الصينية في البنية التحتية والطاقة، أصبح من الضروري توفير مظلة أمنية لحماية هذه الأصول الحيوية.

2- مكافحة القرصنة البحرية: تشارك الصين في تأمين الملاحة في خليج عدن والبحر الأحمر، وهي مناطق شهدت نشاطاً ملحوظاً للقرصنة، ما يهدد التجارة الدولية.

3- دعم عمليات الأمم المتحدة : تُستخدم القاعدة أيضاً كمركز لوجستي لدعم مشاركة الصين في عمليات حفظ السلام الدولية، خاصة في إفريقيا.

وتُعد الصين من بين أكبر المساهمين في قوات حفظ السلام ضمن الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وفق بيانات الأمم المتحدة لحفظ السلام (2024)، ما يعزز صورتها كقوة مسؤولة تسهم في الأمن الدولي، ويعكس هذا التحول انتقال الصين من فاعل اقتصادي يعتمد على الأدوات التنموية، إلى فاعل أمني عالمي متعدد الأدوار، يسعى إل: تأمين طرق التجارة الدولية، حماية مصالحه الخارجية، تعزيز حضوره في مناطق النفوذ الحيوية، كما يُظهر هذا التوجه أن الاستراتيجية الصينية باتت تقوم على تكامل بين الاقتصاد والأمن، حيث لم يعد الاستثمار منفصلاً عن الحماية العسكرية، بل أصبح جزءاً من منظومة نفوذ شاملة(13).

وتعتمد الصين في سياستها تجاه دول القرن الإفريقي وإفريقيا عموماً على مبدأ عدم التدخل في الشؤون ، وهو ما يشكّل أحد أهم مرتكزات خطابها الدبلوماسي، ويمنحها ميزة تنافسية مقارنة بالنماذج الغربية التي غالباً ما تربط التعاون بشروط سياسية أو إصلاحات مؤسسية(14).

**المطلب الثالث: النتائج الرئيسية لهذا النهج**

- قبول سياسي واسع في إفريقيا : تحظى الصين بقبول متزايد لدى العديد من الحكومات الإفريقية، نظراً لنهجها القائم على الشراكة الاقتصادية دون تدخل مباشر في القضايا الداخلية(15).

- شراكات أقل تقييداً بالشروط: تقدّم الصين تمويلاً واستثمارات دون فرض شروط سياسية صارمة، بخلاف بعض المؤسسات الغربية، ما يجعلها شريكاً مفضلاً في نظر عدد من الدول النامية.

13 الأمم المتحدة لحفظ السلام، ملخص مساهمات الدول بالأفراد: تقرير عام 2024) نيويورك: الأمم المتحدة، 2024.)

14 تشنغ شياوخه، مبدأ عدم التدخل الصيني في عصر جديد: التحول والاستمرارية (بكين: مطبعة جامعة رنمين، 2023)، ص 45-52.

15 إيان تايلور، الصين وأفريقيا: الارتباط الاستراتيجي وتحديات الحكم (لندن: روتليدج، 2024)، ص 142-150.

- تشير بيانات التصويت في الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 50 دولة تدعم المواقف الصينية في قضايا دولية حساسة (16)، مثل قضية تايوان، ما يعكس تنامي النفوذ السياسي لبكين على الساحة الدولية.

تصدير النموذج التنموي: تسعى الصين إلى تقديم ما يُعرف بـ «توافق بكين" كبديل لـ."توافق واشنطن"، وهو مفهوم طرحه جوشوا رامو (2004) (17)، ويقوم على: التركيز على التنمية الاقتصادية أولاً، احترام السيادة الوطنية، تقليل الشروط السياسية المرتبطة بالمساعدات

في المقابل، يرتبط "توافق واشنطن" بسياسات مثل التحرير الاقتصادي، والخصخصة، والإصلاحات المؤسسية، والتي كثيراً ما تُفرض كشروط للحصول على الدعم الدولي، ويعكس التأثير السياسي والدبلوماسي للصين نموذجاً بديلاً في العلاقات الدولية، يقوم على البراغماتية الاقتصادية والسيادة الوطنية، ما يمنحها قدرة متزايدة على بناء تحالفات طويلة الأمد، ومع ذلك، يثير هذا النموذج تساؤلات حول مدى استدامته، وتأثيره على الحوكمة، وطبيعة التوازنات السياسية في دول القرن الإفريقي.

لقد أدى الحضور الصيني في المنطقة إلى آثار متعددة على الصعيد الإقليمي والدولي، إذ ساهم في تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، لا سيما الصين، والولايات المتحدة، وأوروبا، مما يعكس المنافسة الدولية على النفوذ في القرن الإفريقي، وأصبحت جيبوتي مركزاً استراتيجياً يضم قواعد عسكرية متعددة، منها الولايات المتحدة، والصين، وفرنسا، واليابان، ما يعكس تصاعد الاهتمام الأمني بالمنطقة، ساهمت الاستثمارات والبنية التحتية الصينية في تغيير طبيعة التحالفات الإقليمية، وإعادة رسم خريطة النفوذ بين الدول المحلية والدول الكبرى (18).

ويطرح الحضور الصيني سؤالاً محورياً: هل يعزز هذا الوجود التكامل الإقليمي أم يخلق تفاوتات بين الدول؟

الإجابة هي أنه يمكن أن يحدث كلا الأمرين، حسب الطريقة التي تدير بها الدول شراكاتها مع الصين، ومدى قدرتها على الموازنة بين المصالح الوطنية والإقليمية، كما يعكس الحضور الصيني في القرن الإفريقي نموذجاً

16 قاعدة بيانات التصويت في الأمم المتحدة، سجلات الجمعية العامة: القرارات المتعلقة بالسيادة والقضايا الجيوسياسية - الدورة الثمانون) نيويورك: الأمم المتحدة، 2025.)

17 جوشوا كوبر رامو، توافق بكين (لندن: مركز الإصلاح الأوروبي، 2004)، ص 3-12.

18 نيل ملفين، التنافس الخارجي والأمن في القرن الأفريقي: الجغرافيا السياسية الجديدة للقرن الأفريقي والبحر الأحمر) ستوكهولم: معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام"SIPRI" ، 2024)، ص 28-34.

مرناً في السياسة الإقليمية، يجمع بين الاستثمارات الاقتصادية والتحكم الاستراتيجي، ما يمنح الصين نفوذاً متزايداً، ويطرح تحديات وفرصاً للدول الإقليمية في إدارة التوازنات والتحالفات (19).

وتخلص بعض التحليلات إلى أن الحل الأمثل لا يكمن في رفض التعاون مع الصين، بل في تعزيز القدرة التفاوضية للدول الإقليمية واستثمار الشراكات لتحقيق التنمية المستدامة، ويشمل ذلك(20):

(أ) تعزيز الكتلة التفاوضية: توحيد الجهود بين الدول الإقليمية لتقوية موقفها التفاوضي أمام الشركاء الخارجيين، بما يضمن مصالح متبادلة وعادلة.

(ب) مشاريع إقليمية مشتركة: تنفيذ مشاريع تنموية تجمع عدة دول، ما يعزز التكامل الإقليمي ويحقق فوائد اقتصادية مشتركة.

(ج) نقل التكنولوجيا: التركيز على اكتساب القدرات التقنية والبنية التحتية الحديثة لضمان استدامة التنمية وتعظيم الفائدة المحلية (أمثلة عملية: الربط الكهربائي الإقليمي بين الدول المجاورة، لتأمين طاقة مستدامة ومشتركة).

(د) تطوير موانئ مشتركة تدعم التجارة الإقليمية وتعزز الربط اللوجستي.

(هـ) إنشاء سكك حديد عابرة للحدود تربط الدول ببعضها وتدعم حركة البضائع والركاب.

يعكس هذا النهج أن التعاون الإقليمي يمكن أن يكون أداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، مع الحفاظ على سيادة الدول وتعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية المشتركة.(21)

**خاتمة**

يؤكد التحليل أن الوجود الصيني في القرن الإفريقي يمثل تحولاً استراتيجياً عميقاً في بنية النظام الإقليمي. فهو يوفر فرصاً تنموية كبيرة، لكنه في الوقت ذاته يعيد تشكيل علاقات القوة ويخلق أنماطاً جديدة من الاعتماد الاقتصادي، وأن التحدي الأساسي أمام دول المنطقة لا يكمن في الوجود الصيني ذاته، بل في كيفية إدارة هذا الوجود بما يحقق التوازن بين الاستفادة الاقتصادية والحفاظ على السيادة الوطنية.

---

19 أليكس دي وال، الجغرافيا السياسية الجديدة للقرن الأفريقي: القوى الصاعدة والبنية التحتية (لندن: بوليتي برس، 2024)، ص 88-95.

20 كيساري كالبانا، إعادة التفكير في الشراكة الصينية الأفريقية: من التبعية إلى التنمية المستدامة (أديس أبابا: مطبعة الاتحاد الأفريقي، 2025)، ص 188-195.

21 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية) إيغاد(IGAD - ، استراتيجية القرن الإفريقي 2026: نحو رؤية تفاوضية موحدة مع القوى الكبرى (جيبوتي: سكرتارية الإيغاد، 2026)، ص 44-50.

تُظهر البيانات الحديثة (2025–2026) أن: الحضور الصيني يظل المحرك الاقتصادي الأكبر، مع تأثير واضح على النمو والبنية التحتية، في المقابل نجد أن الاستثمارات الغربية، رغم أنها أقل حجماً، تركز على تنمية القدرات المؤسسية والحوكمة، ومن هنا فإن الاعتماد المالي المتزايد يتطلب أدوات إدارة ديون فعّالة، لضمان أن تبقى شراكات التنمية أدوات تمكينية وليست أعباء استراتيجية.

**توصيات**

1- التفاوض الجماعي: تشكيل تكتل إقليمي قوي للتفاوض مع الصين، بهدف تحقيق مصالح مشتركة وتعزيز القدرة التفاوضية للدول الإقليمية.

2- فرض نقل التكنولوجيا :إدراج شروط إلزامية في العقود لضمان انتقال التكنولوجيا والخبرات الفنية إلى الكوادر المحلية، بما يعزز الاستفادة طويلة الأمد.

3- تنويع الشركاء :تجنب الاعتماد على مصدر واحد للاستثمارات أو التمويل، والعمل على إقامة شراكات متعددة لتقليل المخاطر وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

4- إدارة الديون: وضع حدود آمنة للدين الخارجي، مع مراقبة مستويات الاقتراض لضمان عدم الإضرار بالاستدامة المالية للدول.

5- تعزيز الشفافية :نشر تفاصيل العقود والمشاريع الكبرى بشكل دوري، لضمان المساءلة وتعزيز ثقة الجمهور والمستثمرين.

6- الاستثمار في رأس المال البشري: التركيز على تدريب الكوادر المحلية وتطوير المهارات التقنية والإدارية، لضمان قدرة الدول على إدارة المشاريع بكفاءة واستدامة.

## ملاحق الدراسة

**مقارنة بين الاستثمارات الصينية والغربية في القرن الإفريقي (2025-2026) ( 24) (23) (22) .**

جدول مقارنة حجم الاستثمارات الصينية والغربية (2025–2026)

| الجهة | (2020 – 2010) مليار$ | (2024 – 2021) مليار$ | (2025 تقديري) مليار$ | 2026) توقعات) مليار$ |
|---|---|---|---|---|
| الصين | 120 | 155 | 38 | 44 |
| الاتحاد الأوروبي | 65 | 70 | 10 | 12 |
| الولايات المتحدة | 42 | 50 | 9 | 11 |
| الثنائي الأمريكي–أوروبي | 15 | 18 | 4 | 5 |

جدول مقارنة أدوات التمويل والشرط السياسي بين الصين والغربيين

| البعد | الصين | الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي |
|---|---|---|
| التمويل والمنح | قروض ميسّرة واستثمارات مباشرة في البنية التحتية | منح مالية وبرامج تنمية مشروطة بشرط الإصلاح |
| الشرط السياسي | عدم التدخل في السيادة | اشتراطات إصلاحات مؤسساتية وشفافية |
| التركيز القطاعي | بنية تحتية رئيسية (طرق-سكك حديد - موانئ) | حوكمة - تعليم - صحة - قدرات مؤسساتية |
| نقل التكنولوجيا | ضمان محدود عبر عقود الإنشاء | دعم لبرامج تعليم وتدريب وعلمي |
| آلية التنفيذ | شركات حكومية / شبه حكومية | منظمات دولية / شركاء محليون |
| المخاطر الرئيسية | ارتفاع الدين - اعتماد اقتصادي | بطء التنفيذ - صعوبات امتثال |

22 البنك الدولي .(2025) .آفاق الاقتصاد العالمي 2025 .واشنطن العاصمة: البنك الدولي .

23 مفوضية الاتحاد الأفريقي .(2026) .التقرير السنوي حول التنمية الاقتصادية في إفريقيا 2026 .أديس أبابا: مفوضية الاتحاد الأفريقي .

24 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .(2026) .(UNCTAD) تقرير الاستثمار العالمي 2026: اتجاهات وتطورات الاستثمار العالمي .جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

ج. نمو الاستثمارات الصينية مقابل الغربية ($ مليار) (2010–2026)

| السنة | الصين | الولايات المتحدة | الاتحاد الأوروبي |
|---|---|---|---|
| 2010 | 7 | 5 | 6 |
| 2011 | 8 | 5.5 | 6.2 |
| 2012 | 9 | 6 | 6.5 |
| 2013 | 12 | 6.5 | 7 |
| 2014 | 14 | 7 | 7.5 |
| 2015 | 18 | 7 | 8 |
| 2016 | 20 | 7.5 | 8.5 |
| 2017 | 22 | 8 | 9 |
| 2018 | 23 | 8.2 | 9.5 |
| 2019 | 24 | 8.5 | 10 |
| 2020 | 24 | 9 | 10 |
| 2021 | 26 | 9.5 | 10.5 |
| 2022 | 27 | 10 | 11 |
| 2023 | 29 | 10.5 | 11.5 |
| 2024 | 29 | 11 | 12 |
| 2025 | 38 | 9 | 10 |
| 2026 | 44 | 11 | 12 |

**بيانات رئيسية**

- تجاوز حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا 200مليار دولار خلال الفترة (2000–2023) (25)، ما يعكس توسعاً غير مسبوق في الحضور الاقتصادي.
- أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا منذ عام 2009 (26)، متقدمة على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

هذه المؤشرات تؤكد أن الصين لم تعد فاعلاً اقتصادياً هامشياً، بل شريكاً محورياً في مسارات التنمية الإفريقية.

أمثلة تطبيقية: خط سكة حديد أديس أبابا - جيبوتي :مشروع استراتيجي بتكلفة تقارب 4 مليارات دولار، يربط إثيوبيا بميناء جيبوتي، ويُعد شرياناً حيوياً للتجارة الخارجية.

**جدول: تأثير الاستثمارات على الناتج المحلي الإجمالي(2021-2025) (معدل النمو السنوي الناتج عن الاستثمارات %)**

| الدولة | إثيوبيا | كينيا | جيبوتي | تنزانيا | الصومال |
|---|---|---|---|---|---|
| المعدل(%) | 3.8 | 2.9 | 4.1 | 2.5 | 2.0 |

المناطق الصناعية في إثيوبيا وكينيا (27): أسهمت في نقل بعض الصناعات الخفيفة، وخلق فرص عمل، وتعزيز التصنيع المحلي ضمن سلاسل القيمة العالمية.

دبلوماسية الديون(Debt Diplomacy) : رغم الفوائد التنموية، أثار التوسع في التمويل الصيني نقاشاً واسعاً حول ما يُعرف بـ"دبلوماسية الديون".

هيكل الدين الخارجي في دول القرن الإفريقي 2026 (28) البيانات (تقديرية 2026):

| المكون | النسبة المئوية |
|---|---|
| الدين المرتبط بالصين | 55% |

25 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2024: الاستثمار في التنمية المستدامة (جنيف: الأمم المتحدة، 2024)، ص 32-35.

26 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)،المرجع السابق.

27 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، المرجع السابق.

28 مبادرة الأبحاث الصينية الأفريقية، قاعدة بيانات القروض الصينية لأفريقيا: تحديثات عام 2026 (واشنطن العاصمة: جامعة جونز هوبكنز، 2026).

| | |
|---|---|
| المؤسسات المالية الدولية(IMF, World Bank) | 20% |
| الديون الثنائية غير صينية | 15% |
| ديون خاصة / سوق رأس المال | 10% |

دعم تحليل "دبلوماسية الديون" ببيانات جديدة(2025)

حالة إثيوبيا

- نسبة الدين الخارجي المرتبط بالصين 40%~ :(2025) (29)
- تحليل :رغم أن الهيكل أكثر تنوعاً من جيبوتي، إلا أن الاستثمارات الكبرى في النقل والبنية الأساسية تجعل إثيوبيا معرضة لتذبذبات التمويل .

حالة كينيا

- نسبة الدين الخارجي المرتبط بالصين30 32%~ :(2025)
- التحليل :يُظهر ترتيباً أقل مقارنة ببعض البلدان، بفضل تنويع مصادر التمويل وشراكات متعددة.

أ. حالات إثيوبيا وكينيا: نسب الدين الخارجي المرتبط بالصين 2025

| الدولة | نسبة الدين الخارجي المرتبط بالصين 2025 |
|---|---|
| إثيوبيا | 40% |
| كينيا | 32% |

علاقة الدين المرتبط بالصين والنمو السنوي، البيانات (تقديرية 2025):

| الدولة | نسبة الدين المرتبط بالصين(%) | معدل النمو السنوي(%) |
|---|---|---|
| إثيوبيا | 40 | 3.8 |
| كينيا | 32 | 2.9 |

29 صندوق النقد الدولي، جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية: تقرير المراجعة الرابعة بموجب تسهيل الائتمان الممدد (واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، يناير 2026)، ص 22-28.

30 البنك الدولي، تقرير ديون الدول النامية 2026: آفاق الاستدامة والتنويع المالي (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2026)، ص 58-62.

| | | |
|---|---|---|
| جيبوتي | 70 | 4.1 |
| تنزانيا | 25 | 2.5 |
| الصومال | 50 | 2.0 |

حيث تشير بعض الدراسات إلى أن: القروض الصينية قد تؤدي إلى اعتماد مالي طويل الأمد على بكين، خاصة في الدول ذات القدرات الاقتصادية المحدودة.(31)

حالة جيبوتي: تشير بيانات صندوق النقد الدولي (2024) إلى أن أكثر من 70% من الدين الخارجي لجيبوتي مرتبط بالصين.[8] ، ما يعكس مستوى عالٍ من الارتباط المالي.

جدول: إعادة تشكيل التحالفات العسكرية والاقتصادية في القرن الإفريقي(2026)

| الدولة / الشريك | نوع التحالف | المجال | أمثلة عملية / مواقع استراتيجية |
|---|---|---|---|
| الصين | اقتصادي - أمني | استثمارات وبنية تحتية + قاعدة عسكرية | ميناء جيبوتي، سكك حديد أديس أبابا–جيبوتي |
| الولايات المتحدة | أمني - اقتصادي | قواعد عسكرية + دعم تنموي | قاعدة جيبوتي الأمريكية، مساعدات تنموية |
| فرنسا | أمني | حماية المصالح القديمة + عمليات مشتركة | قاعدة عسكرية في جيبوتي، دعم مكافحة الإرهاب |
| اليابان | اقتصادي - أمني | استثمارات ملاحية + تعاون أمني | مشاريع موانئ، دعم لوجستي في خليج عدن |
| الاتحاد الأوروبي | اقتصادي - دبلوماسي | دعم تنموي وشراكات إقليمية | برامج بنية تحتية، مشاريع حوكمة |

31 ديبورا بروتيجام، الديون الصينية وأفريقيا: مراجعة للحقائق والأساطير (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، 2024)، ص 95-102.

Horn Africa
for Research and Policy Studies

خرائط التحالفات بين القوى الكبرى في القرن الإفريقي

- العقد المركزية :الدول الكبرى (الصين، الولايات المتحدة، فرنسا، اليابان، الاتحاد الأوروبي)
- العقد الفرعية :دول القرن الإفريقي (جيبوتي، إثيوبيا، كينيا، تنزانيا...)

بيانات للربط (2025–2026)

| دولة كبرى | دولة إفريقية | نوع التحالف | حجم الاستثمار/التأثير |
|---|---|---|---|
| الصين | إثيوبيا | اقتصادي | 4 مليار دولار |
| الصين | جيبوتي | أمني | قاعدة عسكرية + استثمارات |
| الولايات المتحدة | جيبوتي | أمني | قاعدة بحرية |
| فرنسا | جيبوتي | أمني | قاعدة بحرية + دعم لوجستي |
| الاتحاد الأوروبي | كينيا | اقتصادي | مشاريع بنية تحتية |
| اليابان | إثيوبيا | اقتصادي | تمويل سكك حديد وموانئ |
| الصين | كينيا | دبلوماسي | دعم سياسات اقتصادية |
| الولايات المتحدة | إثيوبيا | دبلوماسي | شراكات أمنية وسياسية |

**ملحق: آليات تنفيذ قابلة للقياس(2025–2026)**

| المجال | الآلية | طريقة القياس / المؤشر | الهدف الاستراتيجي |
|---|---|---|---|
| الاستثمارات | قاعدة بيانات إقليمية مشتركة | عدد المشاريع، حجم التمويل، تواريخ البدء والانتهاء | متابعة التدفقات الاستثمارية وتقييم أثرها على التنمية |
| نقل التكنولوجيا | عقود إلزامية لنقل التكنولوجيا | عدد المشاريع التي نقلت تكنولوجيا، عدد الكوادر المحلية المدربة | تعزيز القدرات الفنية المحلية وضمان الاستفادة طويلة الأمد |

info@hornafrica.uk 00905525852245 http://www.hornafrica.uk/
Yenibosna Merkez Mah, A2 Blok 3.Plaza D:86 Bahçelievler / Ist İstanbul TR, 29 Ekim Cd. No:7, 34197

| | | | |
|---|---|---|---|
| إدارة الديون | حد أقصى لنسبة الدين الخارجي للصين | نسبة الدين المرتبط بالصين من إجمالي الدين الخارجي لكل دولة | الحد من الاعتماد المالي على الصين وتقليل المخاطر السيادية |
| التنويع والشراكات | سياسة شراكات متعددة | عدد الشركاء الجدد سنوياً | تقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على جهة واحدة |
| الشفافية والمساءلة | نشر تقارير دورية | تقارير سنوية منشورة عبر مواقع رسمية + مؤشرات تقييم | تعزيز الثقة العامة وضمان رقابة فعّالة على العقود والمشاريع |
| رأس المال البشري | برامج تدريبية سنوية | عدد الكوادر المدربة، مستوى المهارات المكتسبة | بناء القدرات المحلية لضمان إدارة مشاريع بكفاءة واستدامة |

مؤشرات تتبع الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وإدارة الديون (2026–2025)(33) ( 32)

| المؤشر | الهدف | القيمة المستهدفة 2026 |
|---|---|---|
| حجم الاستثمارات الصينية الجديدة في المنطقة | متابعة التدفقات السنوية | 44 مليار$ |
| نسبة المشاريع التي تضمن نقل التكنولوجيا | قياس فعالية التحويل التقني | 60%≤من المشاريع الجديدة |
| نسبة الدين الخارجي المرتبط بالصين | الحد من الاعتماد المالي | 50%≤من إجمالي الدين الخارجي لكل دولة |
| عدد الشراكات متعددة الأطراف | تقييم التنويع | 5 ≤ شراكات إقليمية جديدة سنوياً |

32 **البنك الدولي** .(2026) .تقرير ديون الدول النامية 2026: آفاق الاستدامة والتنويع المالي .واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.

33 **صندوق النقد الدولي** .(2026) .آفاق الاقتصاد الإقليمي: أفريقيا جنوب الصحراء - استدامة الديون في عصر الجغرافيا السياسية .واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي.

| | | |
|---|---|---|
| نسبة المشاريع ذات التقارير الشفافة والمنشورة | قياس الشفافية | 100%من المشاريع الكبرى |
| عدد الكوادر المحلية المدربة | تقييم رأس المال البشري | 5000 ≤ كوادر سنوياً (حسب حجم المشروع) |

Horn Africa
for Research and Policy Studies

## قائمة المراجع


- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، ممرات ترانزيت النفط والغاز المسال العالمية: مضيق باب المندب (واشنطن العاصمة: وزارة الطاقة، 2023).
- أليكس دي وال، الجغرافيا السياسية الجديدة للقرن الأفريقي: القوى الصاعدة والبنية التحتية (لندن: بوليتي برس، 2024).
- الأمم المتحدة لحفظ السلام، ملخص مساهمات الدول بالأفراد: تقرير عام 2024 (نيويورك: الأمم المتحدة، 2024).
- إيان تايلور، الصين وأفريقيا: الارتباط الاستراتيجي وتحديات الحكم (لندن: روتليدج، 2024).
- بروس جونز، المرونة البحرية: الممرات البحرية والتنافس بين القوى الكبرى (واشنطن العاصمة: معهد بروكينجز، 2021).
- البنك الدولي، تقرير التنمية في أفريقيا (واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي، 2023).
- البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم: الاستثمار في القرن الأفريقي ومبادرة الحزام والطريق (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2024).
- البنك الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي 2025 (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2025).
- البنك الدولي، تقرير ديون الدول النامية 2026: آفاق الاستدامة والتنويع المالي (واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي، 2026).
- البنك الدولي، تقرير التنمية في أفريقيا 2026: سد فجوة المهارات في عصر التحول الرقمي (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2026).
- تشنغ شياوخه، مبدأ عدم التدخل الصيني في عصر جديد: التحول والاستمرارية (بكين: مطبعة جامعة رنمين، 2023).
- جان بيير كابيستان، الصين وأفريقيا: التوسع الاقتصادي والسياسي والأمني (لندن: آي بي توريس، 2020).
- جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية (نيويورك: بابليك أفيرز، 2004).
- جوشوا كوبر رامو، توافق بكين (لندن: مركز الإصلاح الأوروبي، 2004).

- ديبورا بروتيجام، هدية التنين: القصة الحقيقية للصين في أفريقيا (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 2020).
- ديبورا بروتيجام، الديون الصينية وأفريقيا: مراجعة للحقائق والأساطير (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، 2024).
- روبرت كيوهان وجوزيف ناي، القوة والاعتماد المتبادل: العالم في مرحلة انتقال (بوسطن: ليتل براون، 1977).
- صندوق النقد الدولي، تقرير دولة جيبوتي (واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، 2024).
- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي: أفريقيا جنوب الصحراء - استدامة الديون في عصر الجغرافيا السياسية (واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، 2026).
- صندوق النقد الدولي، جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية: تقرير المراجعة الرابعة بموجب تسهيل الائتمان الممدد (واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، يناير 2026).
- قاعدة بيانات التصويت في الأمم المتحدة، سجلات الجمعية العامة: القرارات المتعلقة بالسيادة والقضايا الجيوسياسية - الدورة الثمانون (نيويورك: الأمم المتحدة، 2025).
- كيساري كالبانا، إعادة التفكير في الشراكة الصينية الأفريقية: من التبعية إلى التنمية المستدامة (أديس أبابا: مطبعة الاتحاد الأفريقي، 2025).
- كينيث والتز، نظرية السياسة الدولية (ريدينج، ماساتشوستس: أديسون ويسلي، 1979).
- ماردخاي شازيزا، القاعدة العسكرية الصينية الأولى في الخارج في جيبوتي: الأغراض، الآثار والتحديات (نيويورك: روتليدج، 2020).
- مبادرة الأبحاث الصينية الأفريقية، قاعدة بيانات القروض الصينية لأفريقيا: تحديثات عام 2026 (واشنطن العاصمة: جامعة جونز هوبكنز، 2026).
- مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، اللوجستيات العالمية والطموحات البحرية الصينية: ما وراء المحيط الهادئ (واشنطن العاصمة: CSIS، 2024).
- مفوضية الاتحاد الأفريقي، مراجعة تمويل البنية التحتية القارية (أديس أبابا: مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2026).
- مفوضية الاتحاد الأفريقي، التقرير السنوي حول التنمية الاقتصادية في إفريقيا 2026 (أديس أبابا: مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2026).

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، تقرير الاستثمار العالمي (جنيف: الأمم المتحدة، الإصدارات: 2024، 2026).
- نيل ملفين، التنافس الخارجي والأمن في القرن الأفريقي: الجغرافيا السياسية الجديدة للقرن الأفريقي والبحر الأحمر (ستوكهولم: معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام ""SIPRI، 2024).
- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد - IGAD)، استراتيجية القرن الإفريقي 2026: نحو رؤية تفاوضية موحدة مع القوى الكبرى (جيبوتي: سكرتارية الإيغاد، 2026).